تنطلق فعالياتها اليوم بالدوحة:

قمة الـ ٧٧ والصين تبحث الارتقاء بالتنمية ومعالجة مشكلة الفقر والتجارة البينية

سبأ/..

■ وسط مشاركة دولية واسعة تبدأ بالعاصمة القطرية الدوحة اليوم القمة الثانية لمجموعة الـ ٧٧ والصين قمة الجنوب خلال الفترة من ١٥-١٦ يونيو الجاري، ويأتي انعقاد قمة الجنوب الثانية هذه بعد قمة هافانا الأولى التي عقدت في شهر ابريل من عام ٢٠٠٠م بمشاركة ١٣٢ دولة من افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ودول الكاريبي الى جانب ٢٠ منظمة اقليمية ودولية عقب مبادرة مجموعة الثماني الصناعية الكبرى مؤخراً بإلغاء ديون الدول الأفريقية الأشد فقراً ، وقد لاقت هذه المبادرة ترحيباً دولياً واسعاً حيث وصفها بعض المحللين السياسيين بالممتازة والجيدة بحيث يجب على دول الشمال ودول أخرى ان تحتذي بها ، ومن المتوقع أن يشارك في اعمال هذه القمة خمسة آلاف مشارك بينهم ١٥٠٠ مشارك في المؤتمر وثلاثة آلاف مرافق ورجل امن علاوة على ٨٠٠ صحفي يمثلون مختلف وسائل الاعلام العربية والاجنبية،كما يتوقع وصول نحو ٦٠ رئيس دولة وحكومة للمشاركة في القمة الي جانب عدد كبير من وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بقضايا التنمية ،وهذه القمة التي سيفتتحها امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تعتبر اكبر قمة عالمية تعقد في الشرق الأوسط حيث ستناقش عددا من القضايا والشؤون الحساسة التي تهم جنوب الكرة الارضية خاصة قضايا مجموعة الـ ٧٧ والصين، وتهدف القمة الى دعم التنمية ومعالجة المعوقات التي ما زالت تحول دون إحداث طفرة بدول الجنوب ووضع استراتيجية شاملة للتأثير على التحديات المقبلة على هذا الصعيد بالاضافة الى مراجعة اهداف قمة الالفية الثالثة التي ستعقد بالجمعية العامة للامم المتحدة في شهر سبتمبر القادم ، كما ستناقش القمة ايضا العلاقات بين دول الجنوب ودول الشمال وإمكانية تطوير ودعم وزيادة حجم التجارة البينية بينها ومراجعة وتقييم نتائج اول قمة للجنوب والتي عقدت في كوبا قبل خمس سنوات، هذا في حين ستعطي قمة مجموعة الـ ٧٧ زائد الصين أولوية لمعالجة الموضوعات التي من شأنها الارتقاء بالتنمية ومعالجة المشكلات المتعلقة بالفقر والجوع والكوارث والتعليم والخدمات واعداد برنامج عمل يخدم الاهداف البعيدة المدى لدول الجنوب ومجموعة الـ ٧٧ والصين، وبالرغم من القضايا والشؤون الحساسة التي تهم جنوب الكرة الارضية خاصة قضايا مجموعة الـ ٧٧ والصين الهادفة الى دعم التنمية ومعالجة المعوقات، التي ما زالت تحول دون إحداث طفرة بدول الجنوب، والتي ستناقشها القمة الى جانب ما تضعه القمة من استراتيجية شاملة، من شانها التاثير على التحديات المقبلة على هذا الصعيد، وما تقوم بها القمة من مراجعة لاهداف قمة الالفية الثالثة التي ستعقد بالجمعية العامة للامم المتحدة، في شهر سبتمبر القادم إلا أن القمة مطالبة بالخروج بمقترحات وآليات عمل تمكنها من الحصول على بعض المكاسب في القمة العالمية القادمة بهدف تقييم ومراجعة برامج الالفية التي صدرت في عام ٢٠٠٠م.

خلال الشهر القادم:

تنفيذ نظام المعلومات لقطاع المياه في إب وأبين وصنعاء

إب/سبأ

نظمت الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بمحافظة إب أمس ورشة عمل خاصة بالرقابة والتقييم وأنظمة إدارة المعلومات لقطاع مياه الريف بالتعاون مع مشروع الدعم الفني التابع للبنك الدولي بمشاركة ٢٠ مشاركا يمثلون فروع الهيئة في محافظات المحويت ، ذمار ، تعز ، حجة ، الحديدة، وإب اضافة إلى المجلس المحلي بمحافظة إب والصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة .

وفي افتتاح الورشة أشار الأخ فؤاد يحيى منصور وكيل المحافظة المساعد إلى أن الورشة تهدف إلى تطوير المؤشرات الجوهرية لمشاريع مياه الريف بالمحافظات المعنية بما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه معبرا عن الشكر والتقدير لجهود الهيئة العامة لمياه الريف في انجاز مشاريع المياه في مختلف العزل والقرى.

من جانبه استعرض تيم كندي مدير مشروع الدعم الفني لمشاريع المياه الريفية التابع للبنك الدولي برنامج الورشة الذي تضمن مصطلحات الرقابة والتقييم وأنظمة الرقابة المبنية على نتائج الشراكة والطرق المنهجية لجمع وتطوير نظام إدارة المعلومات للقطاع واقرت الورشة عددا من التوصيات والمقترحات منها الشروع في تنفيذ نظام المعلومات في كل من إب ، وأبين ، وصنعاء ، إضافة إلى مركز الهيئة كمرحلة أولى خلال الشهر القادم تليها مرحلة ثانية لتغطية الفروع الأخرى.

يذكر أن الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بدأت في إعداد قاعدة بيانات من خلال مرحلة المسح الميداني لكل المحافظات لمعرفة عدد المشاريع المنفذة على مستوى كل محافظة وكذا المشاريع الجاري تنفيذها والمناطق التي لم تشملها خدمات المياه.. وبين المسح أن نسبة التغطية للمستفيدين من خدمات المياه بمحافظة إب بلغت ٥٣٪.

محافظ تعز يشيد بدور جمعية التكافل في تحسين أوضاع الفقراء

تعز/سبأ/

■ أشاد الأخ أحمد عبدالله الحجري محافظ محافظة تعز بدور جمعية التكافل والرعاية الاجتماعية في تدريب وتاهيل أرباب الأسر المعوزة بما يسهم في توفير فرص عمل ومصادر دخل لها.

جاء ذلك خلال حضوره أمس اجتماع الجمعية العمومية للجمعية الذي جرى خلاله مناقشة نشاط الجمعية واقرار الميزانية العمومية المنتهية في بداية العام ٢٠٠٥م.

وقدم الاخوان الدكتور علي الشيباني رئيس الجمعية وعبدالفتاح السامعي المدير التنفيذي للجمعية تقريراً عن نشاط الجمعية منذ تأسيسها في العام ١٩٩٧م حتى عام ٢٠٠٤م.. وكذا الأنشطة التي نفذتها خلال السبع السنوات الماضية وأهمها اقامت تسعة عشر معرضاً لمنتجاتها وتنفيذ العديد من الدورات التدريبية في مجالات التطريز والخياطة والصناعات البسيطة والأشغال اليدوية والكوافير. اضافة إلى تقديم المساعدة والإعانة العينية لثمانية آلاف وخمسة وسبعين حالة.

وأوضح التقرير ان عدد المستفيدين من الدورات التي نظمتها الجمعية منذ تأسيسها وصل إلى ألف واربعمائة وستة وسبعين متدرباً ومتدربة.

د.محمد رضا العدل -أمين عام الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية:

لا تناقض بين التجارة الحرة العربية والشراكة الأوروبية

القاهرة/ وكالة الصحافة العربية

□ .. توحيد الرؤية الاقتصادية العربية يستلزم تكاتف الجهود على المستويين الحكومي مع منظمات المجتمع المدني، وقد أقيمت العديد من الجمعيات لدعم التوجه العربي نحو الوحدة الاقتصادية... وتعد الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية إحدى الدعائم التي تساهم في توجيه الاقتصاد العربي والنهوض به عن طريق أعضائها من الاقتصاديين العرب وللتعرف على دور هذه الجمعية في دعم الاقتصاد العربي والآمال المرجوة منها في المستقبل كان الحوار مع د.محمد رضا العدل -الأمين العام والقائم على أعمال الجمعية .. فإلى نص الحوار:

مهام

● ما هي المهام المنوطة بالجمعية العربية للبحوث الاقتصادية؟

– الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية هي جمعية أهلية عربية الهوية تضم أعداداً من الاقتصاديين العرب، والمشتغلين بعلم الاقتصاد في الأقطار العربية المختلفة، وقد تم إنشاؤها في أوائل التسعينات ومن أغراضها الأساسية إجراء البحوث الاقتصادية العربية التي تخدم الوطن العربي وهذه البحوث تجرى إما بشكل علمي بحت أوبحوث يجريها الاقتصاديون العرب ويتم نشرها في المجلة العلمية التي تصدرها الجمعية.

تطبيق

● وهل تنطبق هذه البحوث على أرض الواقع؟ أم أنها مجرد بحوث نظرية؟

– نحن كجمعية علمية لسنا مسئولين عن التطبيق، فالتطبيق مسئولية صناع السياسة. فالجمعية تقوم بإجراء البحث العلمي ونشره في المجلة الصادرة عنها ثم بطلع عليها السياسيون، فإن وجد فيها ما يفيد ويقبل التطبيق تم أخذه في الاعتبار مع مراعاة السياسات الدولية الأخرى، والعلاقات الاقتصادية المتشابكة بين معظم دول العالم، وهنا يجب التفريق بين البحث العلمي وتوصياته واستنتاجاته وبين التطبيق الفعلي على أرض الواقع فالجمعية تنشر الدراسات التي تتاح للجميع وتستفيد منها مختلف القطاعات والتخصصات.

● معنى ذلك أن الجمعية ليست لها دور في عقد الاتفاقيات التجارية العربية البنية، أو العربية مع أطراف أجنبية؟

– الجمعية ليس لها دور مباشر في عقد تلك الاتفاقيات ولكن بعض أعضائها يكونون مساهمين إلى حد كبير في اتخاذ القرارات بوصفهم سفراء لبلادهم، ويستفيد الأعضاء من تخصصهم في مجال البحث العلمي ، أي أن الجمعية ليس لها علاقة مباشرة بعملية العمل العربي المشترك، فهي ليست جزءاً من المؤسسات العربية الرسمية.

دور

● وما دور الجمعية في التنمية الاقتصادية في العالم العربي؟

– الجمعية تدعو لزيادة حجم التنمية الإقتصادية وزيادة حجم الاستثمارات البينية بين الأقطار العربية، كما تدعو إلى تفعيل التجارة الحرة بين الأقطار العربية وتنظيم الاستفادة من القوى البشرية العربية على نحو أفضل، بمعنى تنظيم تصدير العمالة البشرية من الدول التي تعاني فائضاً في العمالة إلى الدول التي تعاني نقصا منها ،وذلك بدلاً من اللجوء للعمالة الأجنبية، ويتمثل دور الجمعية هنا بطريق غير مباشر.

منطقة التجارة العربية

● ما هي رؤيتك لواقع تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة بعد ستة أشهر من تطبيقها؟

– الاتفاقية سارية المفعول من أول العام وقد طبقت فعلاًي وتم تخفيض الجمارك إلى الصفر، ولكن نلاحظ أن التطبيق الفعلي يكشف دائماً عن مشاكل، فتحديد قواعد المنشأ هي إحدى المعوقات الأساسية التي تعوق عمل هذه الاتفاقية، فعند اكتشاف إحدى الدول العربية المستوردة لسلعة ما من دولة عربية أخرى أن هذه السلعة تم إنتاجها خارج المنطقة العربية فهذا نوع من الغش والتهريب، وبالتالي فتحديد قواعد المنشأ جاء من أجل تنظيم تلك المسالة.

دعم السلع

● وماذا عن المعوقات الأخرى التي تعترض عمل هذه الاتفاقية؟

– من أهم المعوقات هو استغلال المتعاملين لثغرات الاتفاقيات والنفاذ منها، إلى جانب الهياكل السعرية المشوهة، فالدعم الذي تعطيه بعض الدول العربية لسلعها الوطنية يحدث نوعاً من الخلل والمشاكل، فعندما يتم تصدير هذه السلع المدعمة إلى دولة عربية أخرى ستصبح أرخص من أسعار سلع تلك الدولة المستوردة، مما يهدد بالقضاء على السلع الوطنية لتلك الدولة، ويتمثل حل هذه المشكلة في فرض قوانين تلزم التعامل مع هذه السلع بالسعر الاقتصادي وليس بسعرها المدعم، وبالتالي سينظر للجودة وليس للسعر.

الجمعية من جانبها تنظر إلى أبعد من التجارة الحرة وتريد ان تصل الدول العربية إلى مايسمى بالتكامل الإنتاجي بين الدول العربية بمعنى أن يتم إنتاج سلعة في السعودية على سبيل المثال بمستلزمات ومكونات أردنية وبعمالة مصرية، وبالفعل فهناك العديد من الصناعات يتم إنتاجها بطريقة تكاملية كالصناعات الكيماوية على سبيل المثال، كذلك فإذا استطعنا عمل التكامل من خلال المشاركات المصرفية سيكون أمراً جيداً، بمعنى أن تكون المصارف العربية مملوكة بشكل مشترك وتدار بشكل مشترك ومرتبطة بشبكة عربية الكترونية قوية، وكذلك يجب أن يكون حال البورصات العربية بنفس درجة الارتباط، فمشروع الخصخصة المصري مفيد في هذا المجال، فهو جذاب للاستثمارات العربية وبالتالي مزيد من التكامل، والآن هناك قناعة أكثر من أي وقت مضى بأن الاستثمارات داخل الأقطار العربية يمكن أن تكون أكثر ربحية من الاستثمارات في أماكن أخرى فيها صعوبات مثل اللغة والسفر، خاصة أن الاقتصاديات العربية أصبحت الآن اقتصاد سوق، أو على الأقل في طريقها لاكتمال تحقيق إقتصاديات السوق، أي أن مناخ الاستثمار أصبح أفضل من ذي قبل.

طموح

● وماذا عن إمكانية إنشاء بنك مركزي عربي للقيام بهذه المهمة، وكذلك توحيد العملة؟

– هذه مرحلة لاحقة فهي طموح زائد عن اللازم، الأهم الآن هو دفع صناعات تتكامل فيها البلاد العربية مع بعضها البعض كصناعة الأسمدة، فالعالم العربي أغنى منطقة في صناعة السماد، ومع كونه أغنى منطقة بترولية فهذا يعني أنه مصدر خير للعالم كله، فالسماد يعني الزراعة والبترول هو الوقود الأساسي لكافة الصناعات بالإضافة إلى دخوله كمادة أولية تدخل في كل قطاعات الصناعة، فإذا قام العالم العربي بتحقيق تكامل في صناعة الأسمدة والصناعات الغذائية والأدوية والمنسوجات والمزارع فهذا قد يؤدي في المستقبل لإنشاء بنك مركزي، ويجب الإشارة إلى وجود إتحادات عربية فعلية في العديد من المجالات.

إذا حدث تكامل فهل نستطيع وقتها التحدث عن إتحاد اقتصادي عربي يشبه الاتحاد الأوربي، أما الحديث عن بنك مركزي عربي ،على غرار البنك الأوربي وتوحيد العملة لا يأتي فجأة وإنما بالتدريج حتى نصل إلى التكامل، والبعض يتخيل أن العملة تمثل عائقاً، وهذا غير صحيح، فالعملات كلها قابلة للتحويل بسهولة ومعظم العملات العربية مربوطة بالدولار بشكل أو بآخر ،وبالتالي فهي ليست عائقاً في الوقت الحالي على الأقل.

■ د. محمد رضا العدل

الاستثمارات البينية

● إذن فكيف يمكن أن نجعل من الاستثمار إحدى طرق الوحدة العربية؟

– السبيل الأول هو العمل على انعاش الاستثمارات البينية بين الدول العربية بشكل كبير، فإذا أصبح لدينا مشاريع مشتركة أكثر اتحادات للمنتجين، وتكامل بين المنتجين في المجالات المختلفة والتكامل في الصناعات التي لا تستطيع كل دولة منفردة الدخول فيها، كما يجب أن يكون هذا التكامل مع العالم الخارجي كالاتحاد الأوروبي أو اليابان أو أمريكا أو الصين، .. وهكذا فنحن لسنا من أصحاب نظرية الاكتفاء على الذات، لأن هذا سيساعد على توسيع السوق العربية، مما سيعمل في المستقبل على جذب الاستثمارات وتحقيق التبادل التجاري الحر بشكل أكبر، فالعالم عندما يشعر أن السوق العربي كبير سيقبل على التعامل معه، أما إذا كانت الأسواق صغيرة ومجزأة فإنها لاتثير شهوة المستثمر الخارجي لهذا فإن أي مستثمر سواء عربي أو أجنبي سوف يرحب بالوحدة الاقتصادية العربية.

جذب

● ماهي سبل جذب الاستثمارات الأجنبية والأموال العربية المهاجرة؟

– الطريق الرئيسي لجذب الاستثمار هو خلق بيئة تولد أكبر ربح ممكن، وإذا توفر الربح يسعى إليك الإستثمار، فالإستثمار يأتي حيث يوجد الربح، والربح هنا يجب أن يكون قصير الأجل للبعض وطويل الأجل للبعض الآخر وهو الأهم، وتقليل المخاطر تغري المستثمر فإذا كان معدل الربح ١٠٪ ومعدل المخاطر ٢٪ فسيصبح الربح الصافي ٨٪ أي أنه كلما قلت نسبة المخاطر سيزيد معدل الربح الصافي، وكلما كانت البيئة فيها يقين أكبر بالنسبة للمستقبل فهذا معناه مخاطر قليلة، وبالتالي فإذا كان معدل الربح قليلاً وأضفنا له بيئة ذات مخاطر أقل ورؤية أفضل للمستقبل، فبعد هذا من وسائل جذب الاستثمار خاصة مع انخفاض أجور العمال في الدول العربية عنها في البلاد الغربية، كما أن السوق العربية أصبحت أكبرمن ذي قبل مما يعمل على جذب الاستثمار.

لا تناقض

● هل هناك تناقض بين اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية واتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية؟

– على العكس فهذا ليس تناقض بقدر ما هو تكامل، فكل منهما تخدم على الآخرى، فالمنطقة الحرة العربية تعطي فرصة أكبر للصادرات الأوروبية للدخول إليها، وكذلك فالشراكة الأوروبية تعطي مزايا للدول العربية للدخول بمنتجاتها للسوق الأوروبية، أي أن هناك تشابكاً وترابطاً في المصالح بحيث أن كل طرف يوسع نطاق عمل آخر ويوفر له سوقاً أكبر.

إعلان